الأمم المتحدة

A/59/137

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2004
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
Spanish

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٧ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: القذائف

القذائف

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢

الأرجنتين ٢

أيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) ٣

الصين ٥

فنزويلا ٦

لبنان ٦

المكسيك ٧

* A/59/50 و Corr.1 و 2 و 3.

020804 020804 04-42517 (A)

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من قرارها ٣٧/٥٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المعنون ''القذائف''، إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع آراء الدول الأعضاء بشأن التقرير المتعلق بمسألة القذائف من جميع جوانبها وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

٢ – وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، دُعيت الدول الأعضاء إلى عرض آرائها بشأن هذه المسألة. ووردت ردود من الأرجنتين وأيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والصين وفترويلا ولبنان والمكسيك. وترد هذه الردود في الجزء الثاني أدناه. وأي ردود أخرى ترد لاحقا ستصدر في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالاسبانية]

[٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ – فيما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق القرار ٣٧/٥٨ المعنون ''القذائف''، تؤكد حكومة الأرجنتين مرة أخرى تعليقاتها التي أبدتها خلال الدورة السابقة بشأن التقرير الذي أعده في عام ٢٠٠٠ فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالقذائف.

٢ – وفيما يتعلق بتكليف الأمين العام بوضع تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في إطار البند المعنون ''القذائف'' من جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين، ترى حكومة الأرجنتين أن يشير ذلك التقرير إلى ضرورة إيجاد نظام شامل لمنع انتشار القذائف يغطي أربعة مجالات:

(أ) مجال قانوني ومؤسسي: يتمثل في التفاوض بشأن اتفاقية ذات طابع ملزم تتضمن آليات للرصد داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) التعاون لحفز خدمات تسخير الفضاء للأغراض السلمية؛

(ج) حظر:

'١' استحداث إنتاج وتسويق القذائف العابرة للقارات والقذائف المتوسطة المدى؛

'٢' تجارب إطلاق القذائف؛

(د) إنشاء مناطق خالية من القذائف.

٣ - وينبغي التفاوض على نظام يشمل جميع الجوانب المتعلقة بالقذائف استنادا إلى قاعدة عالمية تنسحب على الجميع دون تمييز. وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية لإنشاء هذا النظام، فإنه ينبغي إلى جانب إشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تلك العملية مشاركة كاملة، إشراك جميع القائمين على الصكوك المتعددة الأطراف والثنائية (سواء ما وجد منها أو ما يوجد داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها) التي ساهمت في منع انتشار القذائف (وبخاصة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها، ونظام رصد تكنولوجيا القذائف ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى، والمعاهدة الأولى **لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها** (**START1**). وقد ساهمت جميع هذه الخبرات من زوايا مختلفة في منع انتشار القذائف بالرغم من أن أي واحدة منها لم تستطع ولا تستطيع تقديم سياسات وبرامج تغطي مسألة القذائف من جميع نواحيها.

٤ - ويندرج موقفنا هذا في إطار رؤيتنا على المدى البعيد التي لا يمكن بلورتها إلا في سياق الأمم المتحدة ومؤتمر عالمي يعنى بمسألة القذائف بجميع نواحيها وهو المؤتمر الذي من المتوقع أن تبدأ عملية التحضير له في عام ٢٠٠٧.

٥ - وأخيرا، فإن بلدنا يحرص على تأكيد جهود المجتمع الدولي المتمثلة في اعتماده مدونة لاهاي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع انتشار القذائف التسيارية، وهو يأمل أن يعنى فريق الخبراء في توصياته بتوجيه نداء من أجل إضفاء طابع العالمية على هذه الآلية.

أيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥حزيران/ يونيه ٢٠٠٤]

١ - انضمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين إلى توافق الآراء حول قرار الجمعية العامة ٣٧/٥٨ المعنون ''القذائف''.

٢ - وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هنا أن تقدم الرد المشترك التالي على الفقرة ٣ من القرار التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، بمساعدة من فريق الخبراء الحكوميين المزمع إنشاؤه في عام ٢٠٠٤، وعلى أساس التوزيع الجغرافي العادل، بحث مسألة القذائف من جميع جوانبها، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين.

٣ - وعلى نحو ما تم التشديد عليه في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، يؤكد الاتحاد الأوروبي أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها كالقذائف التسيارية يهدد على نحو متزايد السلام والأمن الدوليين. وتحديدا، فإن ما يثير قلقا متزايدا، قيام عدة دول مثيرة للقلق، بوضع برامج لصنع القذائف والحصول على قدرة مستقلة في مجال إنتاج قذائف متوسطة وطويلة المدى وإنتاج قذائف عابرة للقارات وطائرات صغيرة تطير بدون طيار.

٤ - وبالرغم من أن نظم المعاهدات وترتيبات مراقبة الصادرات قد كبحت انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، حاول عدد من الدول أو يحاول استحداث هذه الأسلحة. ومما يضيف من خطورة هذا البعد، احتمالات وقوع مواد كيمائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو انشطارية بين أياد إرهابية.

٥ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بوضع نظم لمراقبة الصادرات بتنسيق قوي على المستويين الوطني والدولي، والتزامه بمعالجة مشاكل انعدام الاستقرار والأمن الإقليميين وحالات الصراعات التي قد تكمن وراء العديد من برامج القذائف التسيارية. ويشدد الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت على أن من الضروري، بالإضافة إلى ذلك، توخي نهج عالمي متعدد الأطراف لمعالجة هذه المشكلة. وهو يرحب في هذا الصدد باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٠٤ (٢٠٠٤).

٦ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن وضع قواعد وممارسة مقبولة عالميا لتأييد منع انتشار القذائف التسيارية أمر لا بد منه ولا يحتمل التأخير. ولذا، أيد بشدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وضع وتنفيذ مدونة لاهاي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع زيادة انتشار قذائف تسيارية تستطيع حمل أسلحة الدمار الشامل وشارك في وضع هذه المدونة. ونصت المدونة على مبادئ أساسية لم تكن موجودة حتى ذلك الوقت كما تمثل المدونة خطوة حاسمة تفتح الطريق أمام وضع ترتيب متعدد الأطراف لمنع انتشار القذائف التسيارية.

٧ - ولذا، يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا إلى إضفاء الطابع العالمي على المدونة وهو يقوم بمساع حثيثة لكي يعتمدها أكبر عدد ممكن من الدول. ومنذ أعلن عن هذه المدونة، زاد بصورة كبيرة عدد البلدان التي انضمت إليها وأصبح لا يقل اليوم عن ١١٤ بلدا. وتحديدا، فإن اكتسابها الطابع العالمي وتعزيزها يعد من أولويات العمل الدبلوماسي للاتحاد المنصوص عليها في الموقف الموحد الذي أعلنه في المجلس الأوروبي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بشأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقات المتعددة الأطراف وتعزيزها في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل لإقناع أكبر عدد

ممكن من البلدان بالانضمام إلى المدونة، وبخاصة البلدان التي لديها قدرات في مجال القذائف التسيارية، والعمل مع الدول الأخرى المنضمة إلى المدونة من أجل تطويرها وتنفيذها، وبخاصة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في المدونة، والتشجيع، حيثما كان ذلك ممكنا وملائما، على توثيق العلاقة بين القائمين على المدونة ومنظومة الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - إن مسألة القذائف من جميع جوانبها وخاصة مشكلة انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل وانتشار تكنولوجيا القذائف، تثير حاليا لدى المجتمع الدولي اهتماما وقلقا متزايدين. غير أنه لا توجد حتى الآن أي صكوك أو أسانيد تشريعية مقبولة عالميا، لمعالجة هذه المشكلة. ولذا فإن اتخاذ الجمعية العامة القرار المعنون ''القذائف'' وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف يتسمان بأهمية بالغة.

٢ - وترى الصين أنه يجب على الأمم المتحدة القيام بدور هام في معالجة مسألة القذائف. وقد عينت، استجابة لطلب الأمين العام، خبيرا في فريق الخبراء الحكوميين المذكور، شارك في أعمال الفريق مشاركة فعالة وبناءة وساهم في إنجاز أول تقرير ينجز في تاريخ الأمم المتحدة عن مسألة القذائف بجميع جوانبها.

٣ - وتؤكد الصين أن تقرير الفريق تضمن إلى حد بعيد شواغل جميع الأطراف ووجهات نظرها واقتراحاتها بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها. والتقرير على قدر من الموضوعية والشمول والتوازن. وتؤيد الصين على وجه الخصوص ما يرد في التقرير من استنتاجات مفادها أنه ينبغي معالجة مسألة القذائف في ضوء الحالة الأمنية الإقليمية والعالمية، ويرى فريق الخبراء ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في مجال القذائف وما إلى ذلك من استنتاجات أخرى. ونحن نشكر الخبراء الحكوميين على الجهود المضنية التي بذلوها في هذا الصدد. بيد أننا نأسف في نفس الوقت لأن تقرير الفريق لم يقدم أي مقترحات موضوعية وعملية بشأن سبل معالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها.

٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٥٨، قررت الأمم المتحدة تفعيل فريق الخبراء الحكوميين لمناقشة مسألة القذائف من جميع جوانبها. وتأمل الصين في أن يتمكن هذا الفريق في ضوء عمله السابق من زيادة بحث مسألة القذائف من جميع جوانبها على نحو شامل ومتوازن ويقدم بعض المقترحات والتدابير الموضوعية.

٥ - وتود الصين أن تؤكد مرة أخرى وإزاء الطابع المعقد والحساس لمسألة القذائف، ضرورة معالجتها بالتالي في إطار الأمم المتحدة خطوة خطوة ووفقا لنهج شامل ومتوازن دون تمييز بين دولة وأخرى من منظور قوامه عدم الانتقاص من أمن أي دولة من الدول، على أن تؤخذ في الاعتبار على نحو كامل مواقف جميع الأطراف وشواغلها، مع النظر على نحو شامل في وضع استراتيجية تحقق للعالم الاستقرار ووفقا لظروف الأمن في كل منطقة من مناطق العالم. وتعلن الصين أنها لن تبخل بجهودها المتواصلة من أجل تحقيق هذه الغاية وتقديم المساهمة المطلوبة.

فنزويلا

[الأصل: بالاسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣]

ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن هذا الموضوع أن مسألة القذائف من البنود الأساسية في جدول أعمال الأمم المتحدة المتعدد الجوانب المتعلق بنزع السلاح، وهي تؤيد في هذا الصدد كل مبادرة في هذا المجال تساهم في ترسيخ السلام في العالم وفقا لمبادئ القانون الدولي. ويتصل بند القذائف مباشرة بعدة جوانب من النظم الدولية لنزع السلاح، بدءا بالأسلحة النووية، وصولا إلى الأسلحة البيولوجية والكيميائية والبكترولوجية. ولذا، فإن تنظيمها وتحديدها ومراقبتها ومنع انتشارها يكتسي أهمية بالغة لضمان الاستقرار العالمي وهو ما تضطلع فيه الدول المصنعة لتلك الأسلحة بدور بالغ الأهمية. ومن رأي حكومة فنزويلا أن من الضروري تعزيز نظم نزع السلاح المتعلقة بالقذائف والمجالات المتصلة بها. وهي تؤيد في هذا الصدد الجهود المبذولة سواء من الأمين العام أو إدارة شؤون نزع السلاح.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - إن الدولة اللبنانية تؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في مجال تنظيم التسلح ونزع السلاح وتدرك الحاجة إلى تعزيز السلام والأمن وتعرب عن تأييد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة استحداث أو تخزين أي نوع من الأسلحة خاصة القذائف (**MISSILES**)، وذلك باستكشاف خيارات واقعية يشترك فيها جميع الأطراف لمعالجة هذه المسألة، اقتناعا منها بالحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء القذائف بطريقة متوازنة وغير تمييزية، وتشدد على وجوب

معالجة ما ينطوي عليه النظر في مسألة القذائف (**MISSILES**) في السياق التقليدي من تعقيدات، علما أنها لا تنتج أو تمتلك مثل هذه القذائف.

المكسيك

[الأصل: بالإاسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - تتمسك المكسيك بتأييدها الكامل للعمل المضطلع به في إطار منظمة الأمم المتحدة بشأن بند القذائف اقتناعا منها بضرورة النظر فيه في سياق نهج متكامل ومتوازن لا يميز بين دولة وأخرى وذلك، في عملية متعددة الأطراف تشرك الجميع وتساعد على اعتماد تدابير ملزمة تحظر تسخير القذائف لأغراض عسكرية.

٢ - وترى المكسيك أن التقرير الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام عملا بالقرار ٥٥/٣٣ ألف المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، يشكل خطوة ايجابية نحو النظر في مسألة القذائف من جميع جوانبها.

٣ - وتشجع المكسيك الخبراء الحكوميين على عقد اجتماعات طوال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ لمواصلة النظر في الموضوع وتحديد جملة من الإجراءات لاتخاذها بشأن القذائف وبخاصة القذائف القادرة على إيصال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج وما يمكن اتخاذه في هذا المنحى من تدابير لبناء الثقة والشفافية، فضلا عن دور الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وتقديم تقرير عن تلك الإجراءات تدرج فيه هذه المرة توصيات محددة في هذا الشأن.

٤ - وترى حكومة المكسيك أن من بين الجوانب الهامة التي ينبغي ألا تغيب عن الأذهان، ضرورة تقديم جرد بعدد القذائف الموجودة، والتشديد على أهمية تأمين نقل هذه القذائف من بلد إلى آخر لتفادي تحويل وجهتها لاستخدامها في أغراض غير سلمية.

٥ - ومما يثير القلق في السياق الدولي الحالي الذي شهد ارتكاب أعمال إرهابية، أن صناعة منظومات القذائف أرض - جو وجو - جو تحاول إقناع الدول المسالمة التي لم تكن في العادة تقتني هذا النوع من الأسلحة بضمها إلى ترساناتها العسكرية أو المدنية وذلك باعتبارها عاملا رادعا لحماية منشآتها الاستراتيجية والدفاع عنها. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن تتم كفالة التوازن في حيازة القذائف دون تمييز بين دولة وأخرى باعتبار أن حيازتها لا تهدد السلام والأمن الدوليين على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وإنما تساهم في إحلالهما.